

تقييم الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية خلال الفترة من 1994 ف إلى 2004 ف

محمد محمود الشامس

أسعد الهاملي قشوط

المعهد العالي للعلوم والتقنية الريانية

المركز التقني العالي للتدريب والإنتاج

Hasinteha@gmail.com

aseedgashoot500@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم الأداء المالي ومعرفة أهم مؤشرات جمعية الدعوة الإسلامية ودراسة المشروعات الإستثمارية للجمعية عن طريق تحليل قوائمها المالية ومعرفة مؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، بالاعتماد على سلسلة زمنية 1994-2004م لمعرفة الإيجابيات والسلبيات وتوصلت الدراسة إلى قبول فرضية وجود ضعف في استخدام المؤشرات المالية يؤدي إلى ضعف الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة وقدمت توصيات لتلافي سلبيات الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية وإستخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي بالجمعية.

الكلمات الدلالية: الأداء المالي، جمعية الدعوة الإسلامية، المشروعات الإستثمارية، الإيجابيات والسلبيات.

Abstract:

The study aims to evaluate the financial performance and know its most important indicators for the Islamic Call Society and study the investment projects of the Society by analyzing its financial statements and knowing the indicators of liquidity, profitability, activity and indebtedness, relying on a time series 1994-2004 AD to find out the pros and cons. The study came to accept the hypothesis of a weakness in the use of financial indicators that leads It pointed to the weak financial performance of the institution under study, and recommendations were made to avoid the

negative financial performance of the International Islamic Call Society and to use financial ratios in evaluating the financial performance of the association.

المقدمة:

التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية والحسابات الختامية والتقارير المالية بهدف الوصول إلى معلومات وبيانات ونتائج لا تظهرها هذه القوائم من خلال مجموعة كبيرة من المؤشرات الكمية والنوعية والتي تتحدد بناء على نوع التحليل المطلوب والهدف منه وكل ذلك بقصد توفير البيانات اللازمة لدعم السياسات واتخاذ القرارات على أسس علمية سليمة تضمن رفع كفاءة الأداء .

فالبيانات والنتائج التي يوفرها التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للأطراف الداخلية تخدم عملية الرقابة من خلال متابعة الأداء أولاً بأول وتحديد الإنحراف ومعالجته وتصحيحه كما توفر البيانات اللازمة لعملية التخطيط ورسم السياسات والمساعدة في عملية التنبؤ بالمستقبل ووضع المعايير اللازمة للأداء كما تخدم هذه البيانات جهات خارجية عديدة يهتما البحث عن فرص استثمارية أفضل بهدف التوظيف الأمثل لمواردها وبما يحقق العائد الذي يتناسب مع حجم المخاطر التي سيواجهونها والمفاضلة بين هذه الفرص، كما توفر البيانات والمعلومات التي تحتاجها الدولة لتقييم الأداء المالي والإقتصادي والإنتاجي لكافة المشاريع والأنشطة ، ووضع مؤشرات عامة للإقتصاد لدراسة المشاريع المتعثرة ومحاولة تحديد المشاكل التي تواجهها ومعالجتها بما يضمن تحقيق النمو والازدهار الإقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تتحدد المشكلة بدراسة وتقييم الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية لمعرفة المؤشرات المالية للجمعية وتحديد مدى تحقيق أهداف السيولة والأمان والربحية لنشاط المؤسسة محل الدراسة، بالرغم من تعدد الأساليب الكمية والأدوات النوعية للتحليل المالي، إلا أن ما لاحظته الباحث هو أنه يتم تقييم الأداء المالي لاستثمارات الجمعية من خلال المقارنة بين الأرقام المطلقة بالقوائم المالية أو من خلال مجموعة بسيطة من

النسب المالية. وعليه يمكن صياغة المشكلة في وجود ضعف وقصور في إستخدام المؤشرات المالية لأداء إستثمارات جمعية الدعوة الإسلامية مما ترتب عنه ضعف كفاءة وفاعلية أداءها المالي ولهذا فقد رأى الباحث ضرورة تحديد المعايير لتقييم الأداء المالي للجمعية ومحاولة تطبيقها على جمعية الدعوة الإسلامية العالمية وإبراز أهمية التحليل المالي للأنشطة الإقتصادية التي تمارسها الجمعية بإستخدام أهم المعايير لتقييم الأداء المالي ودراسة درجة إلتزام الجمعية بهذه المعايير وتحديد الإنحرافات والوقوف على أسبابها.

مظاهر مشكلة الدراسة:

1. إقتصار التحليلات المالية لتقييم أداء الجمعية على مقارنة الأرقام المطلقة للبنود الواردة في ميزانيات السنوات المتعاقبة ولا يتم إجراء التحليلات المالية اللازمة بإستخدام النسب المالية للسيولة والنشاط والربحية والمديونية.
2. ضعف الأداء المالي بالجمعية في بعض السنوات من حيث تراكم الديون المتعثرة.
3. إنخفاض الربحية وتحقيق خسائر في بعض السنوات.

المشكلة تتضمن المتغيرين الآتيين :

* المتغير التابع وهو ربحية الإستثمار للجمعية.

* المتغير المستقل وهو الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية و يشمل نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المديونية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

1. إبراز أهمية التحليل المالي كأسلوب فعال يساعد على تقييم الأداء المالي.

2. تقييم الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية لمعرفة الإيجابيات والسلبيات.

3. تقديم توصيات لتلافي سلبيات الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

فرضيات الدراسة :

تعتمد الدراسة على الفرض الصفري التالي : (وجود ضعف في إستخدام المؤشرات المالية يؤدي إلى تدهور الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية).

الفرضية البديلة : (وجود كفاءات إدارية ومالية لإستخدام المؤشرات المالية أدى إلى رفع كفاءة الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية).

منهجية الدراسة:

(1) تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي لتحليل سلسلة زمنية من بيانات قوائمها المالية ومعرفة مؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، ودراسة وتقييم الأداء المالي للجمعية، وكذلك الإطلاع على الكتب والمراجع والمصادر الثانوية الأخرى المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

(2) أداة الدراسة : تحليل القوائم المالية للجمعية خلال الفترة من سنة 1994 ف إلى سنة 2004 ف.

(3) أسلوب التحليل العلمي: إستخدام النسب المالية لتحليل النشاط وكذلك الإختبارات الإحصائية المناسبة.

حدود الدراسة:

حدود زمنية: من سنة 1994 ف إلى سنة 2004 ف.

حدود مكانية: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بالدراسات السابقة لموضوع الدراسة فكانت الدراسات التالية:

1. نموذج Beaver Model: صدر هذا النموذج علي دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال وقد لجأ Beaver إلي إستخدام وإنتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة وكان عنوان دراسة Beaver هي "التحليل المالي كمؤشر للفشل"، وقد درس Beaver (30) نسبة مالية اختار منها (6) نسب أعتبرها قادرة وبدقة علي التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس وقد اتسم النموذج بقوة تنبؤية جعلته قادراً علي التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات، والنسب التي أعتمدها هي (عبد الله 1992، غرايبة ويعقوب 1997، ص 40):

- 1- نسبة التدقق النقدي إلي مجموع الديون .
- 2- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلي مجموع الأصول.
- 3- نسبة المديونية إلي مجموع الأصول .
- 4- نسبة صافي رأس المال العامل إلي مجموع الأصول.
- 5- نسبة التداول.
- 6- نسبة السيولة السريعة.

2. نموذج Argenti Model: تم صياغة هذا النموذج عام 1976 حيث ركز علي المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية دون الكمية وقد سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف بـ (Ascore) فكرة النموذج إنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ونواحي الضعف أو القصور في جانب التنظيم خصوصاً نحو النظامين المالي الإداري كنظام للرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المنشأة (مطر، 1997، ص 171). إن أهم ما يركز عليه النموذج (Argenti) ويركز عليه هو إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستحمل النظام المحاسبي ولم تستجيب للتغير .

3. نموذج Ednister Model: أجريت الدراسة التي أوجدت النموذج وذلك علي عينة من المنشآت التي أعلنت فشلها وإفلاسها وذلك خلال الفترة (1958-1965) وقد تم صياغة النموذج من خلال إعتداد خمس نسب مالية هي:

- 1- نسبة التدفقات النقدية إلي الإلتزامات المتداولة .

- 2- نسبة حقوق الملكية إلي المبيعات .
 - 3- نسبة صافى رأس مال العامل إلي المبيعات
 - 4- نسبة الإلتزامات المتداولة إلي حقوق الملكية .
 - 5- نسبة الأصول سريعة التحول إلي نقدية إلي الإلتزامات المتداولة .
- أما قيما يتعلق فى تقييم الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية فلا وجود لدراسة سابقة ومن ثم تعتبر هذه الدراسة الأولى.

مصطلحات الدراسة:

التحليل المالي: يعرف التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات والبيانات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار (12).

الأداء المالي: يعنى تقييم الأداء للتأكد من كفاءة إستخدام الموارد المتاحة للتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة (20).

الإستثمار: توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً قد يكون الإستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي (11).

إستثمارات الجمعية: تتمثل في ملكية برج ذات العماد والمساهمة في رأس مال بعض المصارف وبعض الفنادق منها على سبيل المثال فندق المهارى وفندق قوس التيك.
أساليب التحليل المالي:

أولاً: التحليل الرأسي للقوائم المالية :

يقصد بالتحليل الرأسي للقوائم المالية المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة (18).

ثانياً: التحليل الأفقي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الإتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية.

ثالثاً: التحليل الإحصائي للقوائم المالية:

إزدادت أهمية علم الإحصاء عموماً مع التطور الكبير الذي حصل في مجال الحاسوبي وأنظمة المعلومات، ففي مجال بحثنا هذا أدت هذه الثورة المعلوماتية والنتيجة عن استخدام الحاسبات الآلية إلى إمكانية استخدام أساليب إحصائية ورياضية معقدة، تطور معها مفهوم التحليل المالي من دراسة وفحص البيانات المعروضة بالقوائم المالية والبيانات الأخرى المتاحة إلى دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكتملة بعد تبويبها التوبيب الملائم واستخدام أساليب رياضية وإحصائية لإبراز العلاقات التي تربط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر (15).

رابعاً: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية:

النسبة المالية هي علاقات بين بنود الميزانية بعضها ببعض أو بين بعض بنود الميزانية وبعض بنود قائمة الأرباح والخسائر بقصد الكشف عن نقاط الضعف أو نقاط القوة في النواحي المالية (16).

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع

8. نبذة عن جمعية الدعوة الإسلامية العالمية:

إنطلاقاً من القرارات العامة للمؤتمر الأول للدعوة الإسلامية المنعقد في طرابلس في الفترة من 13-18 من شوال سنة 1338 و.ر الموافق 11-16 من شهر كانون "ديسمبر" 1970 والذي حضره عدد كبير من العلماء من مختلف أنحاء العالم. وتنفيذاً للتوصية الأولى التي تدعو إلى تكوين هيئة من العالم الإسلامي ذات شخصية اعتبارية مقرها مدينة طرابلس، صدر القانون رقم 58 لسنة 1972 مسيحي.

بإنشاء هيئة خاصة ذات نفع عام باسم "جمعية الدعوة الإسلامية"، لها شخصية اعتبارية مستقلة، تعفي مواردها، المتمثلة في ما تخصصه لها الدول والشعوب الإسلامية من هبات وأوقاف من جميع الضرائب والرسوم، وتكون أموالها حرة من جميع قيود النقل المالية والمصرفية، ولا يجوز الحجز على أموالها وتملكها بالتقادم أو كسب حق عيني عليها، وللجمعية في سبيل تحقيق أغراضها أن تتعاون مع الجمعيات والهيئات والمؤسسات التي تسعى لتحقيق تلك الأغراض التي أنشئت من أجلها، في أي مكان من البلاد الإسلامية، وقد قامت جمعية الدعوة الإسلامية باستشارة الهيئات والمؤسسات

الإسلامية العاملة في مجال الدعوة، في كل البرامج التي قامت بها منذ تكوينها في كل مجالات الدعوة الإسلامية. تعتبر جمعية الدعوة الإسلامية جمعية عالمية بحيث يكون إسمها "جمعية الدعوة الإسلامية العالمية" ومقرها بطرابلس وبنفس الأغراض والأهداف المحددة بقانونها، ويكون هيكلها التنظيمي متكوناً من: المؤتمر العام، والمجلس العام للدعوة الإسلامية ولجنته التنفيذية، والأمانة العامة بأمينها العام ولجنتها الإدارية، ويتكون المجلس العالمي من:

- أمين جمعية الدعوة الإسلامية.
- مقرر عام جمعية الدعوة الإسلامية.
- عدد 34 عضواً يمثلون مختلف الكليات الإسلامية والهيئات والمنظمات من مختلف القارات.

إستخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية:

في هذه الدراسة تم إختيار أهم النسب المالية التي تتناسب مع تقييم الأداء المالي للجمعية وهذه المؤشرات أو النسب هي:

1. نسب السيولة:

أ.نسبة التداول .ب. نسبة السيولة .

2. نسب الربحية:

- أ. نسبة صافي الربح إلي الإيرادات.
- ب. نسبة العائد علي الأصول.
- ج. نسبة الربح إلي حقوق الملكية.

3. نسب النشاط " معدلات الدوران " :

- أ. معدل دوران المدينين.
- ب. معدل دوران إجمالي الأصول.
- ج. معدل دوران الأصول المتداولة.
- د. معدل دوران النقدية.

4. نسب المديونية:

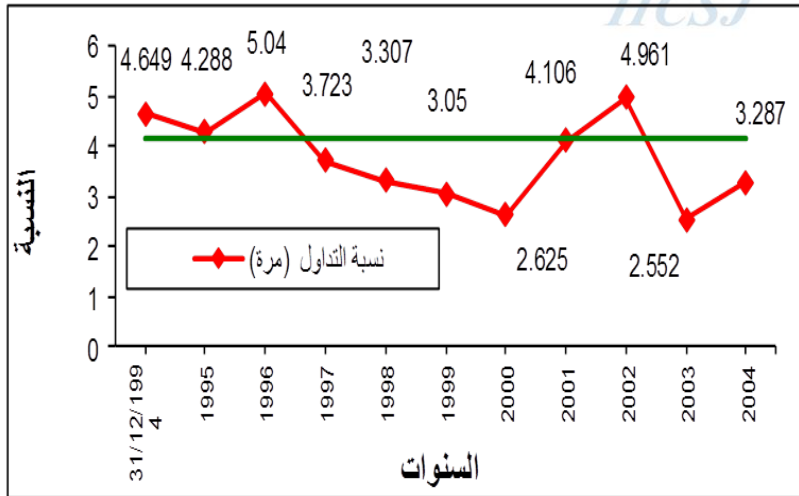
- أ. نسبة الديون إلى إجمالي الأصول. ب. نسبة الديون إلى الأصول المتداولة.
ج. نسبة الديون إلى حقوق الملكية.
أولاً: نسب السيولة للجمعية خلال الفترة من عام (1994 - 2004 ف):

أ-نسبة التداول :-

تحسب نسبة التداول بالمعادلة التالية

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \dots \dots \dots (1)$$

ويري خبراء التحليل المالي بأنه من المفضل أن تكون هذه النسبة 1:2 أي أن تغطي كل دينارين من الأصول المتداولة، دينار واحد من الخصوم المتداولة، ذلك لأن القيمة المدفوعة للأصول المتداولة غالباً ما تنقلص إلى 50% عند التصفية.



شكل (1) نسبة التداول لجمعية الدعوة الإسلامية خلال الفترة من 1994-2004 ف

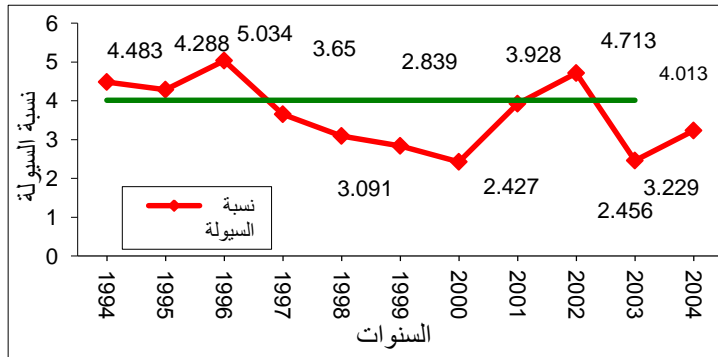
من خلال تحليل البيانات الواردة بالشكل البياني (1) نلاحظ ما يلي حققت الجمعية أعلى نسبة تداول سنة 1996 ف حيث بلغت 5.040 في حين كانت أدنى نسبة في سنة 2003 حيث بلغت 2.552 وإن نسبة السيولة خلال السنوات 1997-1998-1999-2000-2001-2003-2004 كانت أدنى من متوسط نسبة التداول بالجمعية في حين إن السنوات 1995-1996-2002 كانت أعلى منه.

عند النظر إلي متوسط نسبة التداول بالجمعية خلال فترة الدراسة والذي يساوي 4.159 كانت أكبر من نسبة التداول النموذجية التي تساوي 1:2 وبالتالي نسبة التداول للجمعية تعتبر غير جيدة وهذا يدل علي إن الجمعية تحتفظ بسيولة كبيرة دون استخدامها وتوظيفها التوظيف الأمثل مع قدرتها علي سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها من خلال أصولها المتداولة.

أ. نسبة السيولة: ويتم إحتساب نسبة السيولة بالمعادلة التالية

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المصروفات المدفوعة مقدما}}{\text{الخصوم المتداولة}} \quad (2)$$

يتمثل مخزون الجمعية في طباعة المصاحف والكتب الفقهية فيما يلي سيتم إحتساب نسبة السيولة للجمعية خلال الفترة (1994 - 2004 ف).



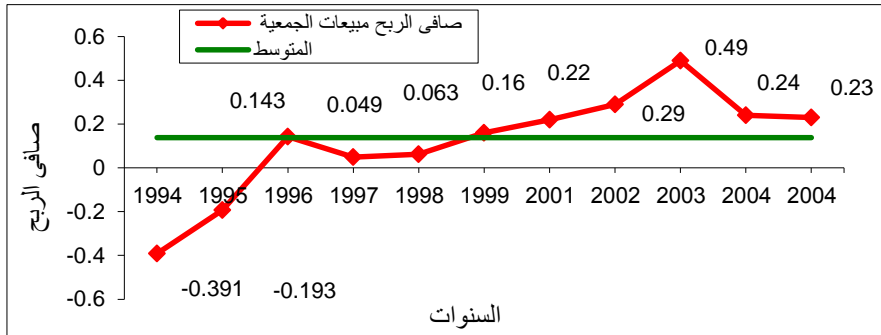
الشكل (2) نسبة السيولة للجمعية خلال (1994-2004 ف)

من خلال تحليل البيانات الواردة بالشكل (2) نلاحظ ما يلي:

1. حققت الجمعية أعلى نسبة سيولة في سنة 1996 ف حيث بلغت 5.034 حين كانت أدنى نسبة سيولة في سنة 2000 ف حيث بلغت 2.427.
 2. إن نسبة السيولة في الجمعية خلال السنوات 94-95-96-2002 أعلى من متوسط نسبة السيولة بالجمعية ثم انخفضت خلال السنوات 97-98-99-2000-2001-2003-2004 ف.
- ثانياً: نسب الربحية: تستخدم نسب الربحية كمؤشر للحكم علي كفاءة أداء المشروع في عملية إتخاذ قراراته المتعلقة بالإختيار الأفضل بين البدائل والإستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المتوفرة لديه.

أ. صافي الربح إلى الإيرادات: تقيس هذه النسبة مدي نجاح الجمعية في السيطرة على المصروفات العمومية قياساً إلى إيراداتها. ويتم إحتساب هذه النسبة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\text{صافي الربح إلى مجمل الإيرادات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي الإيرادات}} \times 100 \dots \dots \dots (3)$$



الشكل (3) صافي الربح إلى الإيرادات بالجمعية خلال (94 - 2004 ف)

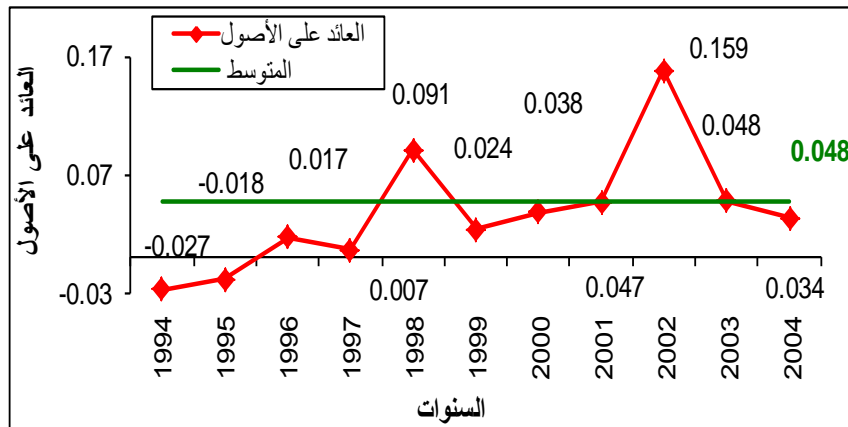
وفيما يلي سيتم إحتساب هذه النسبة بالجمعية خلال فترة الدراسة (1994-2004 ف) ومن خلال الشكل (3) نلاحظ مايلي:

1. حققت الجمعية أعلى إيرادات خلال فترة الدراسة في سنة 2002 ف حيث بلغ 49.373 أي بمعنى إن كل 100 دينار من إيراداته تحقق أكثر من 49 دينار كصافي أرباح في حين كانت أدنى في سنة 1994 ف حيث كانت خسارة بنسبة (0.391) أي بمعنى أن الجمعية قد تكبدت أكثر من 39 دينار خسارة في كل 100 دينار من إيراداته.

2. إن النسبة خلال السنوات 96-2000-2001-2002-2003-2004 كانت أعلى متوسط نسبة الجمعية خلال فترة الدراسة في حين كانت باقي سنوات الدراسة أدنى متوسط نسبة الجمعية خلال فترة الدراسة.

ب. نسبة العائد علي إجمالي الأصول: هي نسبة تشير إلى كفاءة الموارد المالية المستثمرة في المصانع وتحقيقها للأرباح، أي أنها توضح مدى فاعلية الإدارة في توليد الأرباح من الأصول وهي تسمى أيضاً معدل العائد على الإستثمار، وتحسب هذه النسبة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$(4) \text{ نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

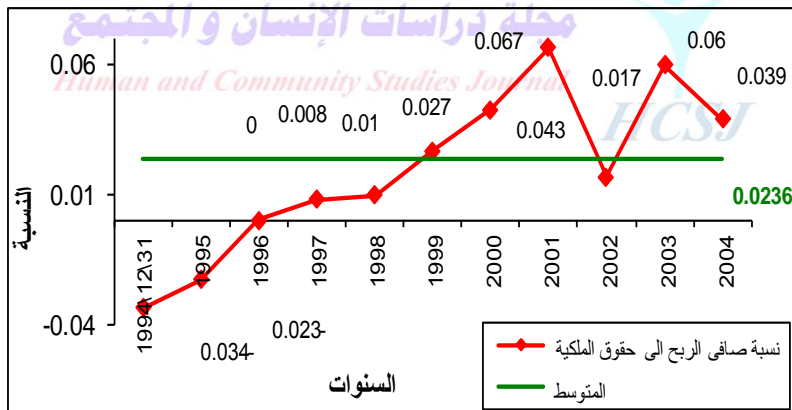


الشكل (4) العائد علي الأصول خلال الفترة (1994-2004)

من خلال الشكل (4) نلاحظ مايلي:

1. حققت الجمعية أعلى نسبة لصافي الأرباح علي إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة في سنة 2002 حيث بلغت 0.159 % في حين كانت أدنى نسبة في سنة 1994 حيث بلغت 0.027% بالسالب.
2. إن النسبة من خلال السنوات من 1994 إلى 1999 كانت أدنى من متوسط نسبة الجمعية في حين باقي سنوات الدراسة كانت أعلى منه.
- ج. **نسبة الربح إلى حقوق الملكية:** نقيس هذه النسبة عائد الربح على الإستثماري تلك المكافأة التي يحصل عليها الملاك مقابل تحمل أخطار الملكية. وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{صافي الربح إلى حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} \dots (5)$$



الشكل (5) نسبة الربح إلى حقوق الملكية للجمعية خلال الفترة من 1994-2004 ف

من خلال الشكل (5) نلاحظ ما يلي:

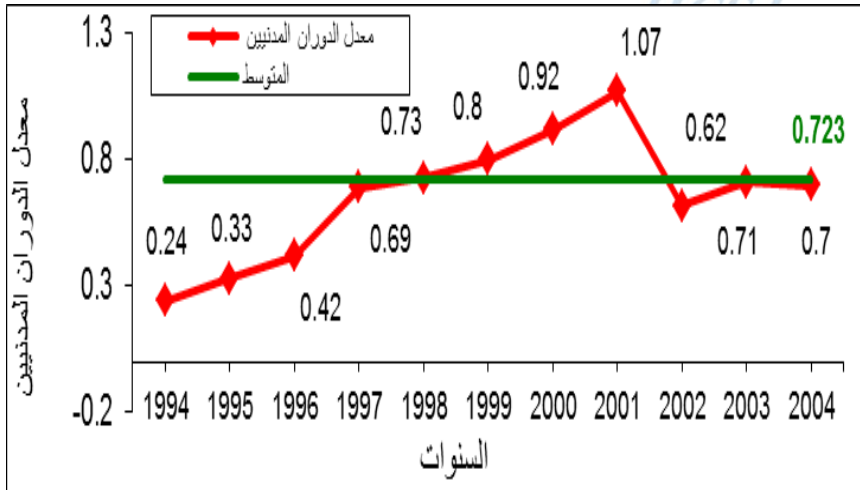
1. حققت الجمعية أعلى نسبة لصافي أرباح إلى حقوق الملكية خلال فترة الدراسة في سنة 2001 حيث بلغت 0.067 في حين كانت أدنى نسبة في سنة 1994 ف حيث كانت 0.034 بالسالب.

2. إن نسبة صافى الربح إلى حقوق الملكية كانت في السنوات 1994-1995-1996-1997-1998-2002 ف أدنى من متوسط النسمة بالجمعية في كانت باقي سنوات الدراسة أعلى من متوسط الجمعية.
ثالثاً: نسب النشاط (معدلات الدوران) لجمعية الدعوة خلال فترة الدراسة (94 - 2004 ف).

إن نسب النشاط ومعدلات الدوران تفيدنا في معرفة كيفية إستخدام الإدارة للمواد المتوفرة لديها.

أ. معدل دوران المدينين: إن هذا المعدل يقيس مدي كفاءة إدارة الجمعية في تحصيل ديونها ويحسب هذا المعدل عن طريق قسمة الإيرادات علي صافي المدينون ويتم إحتساب هذا المعدل بالمعادلة التالية:

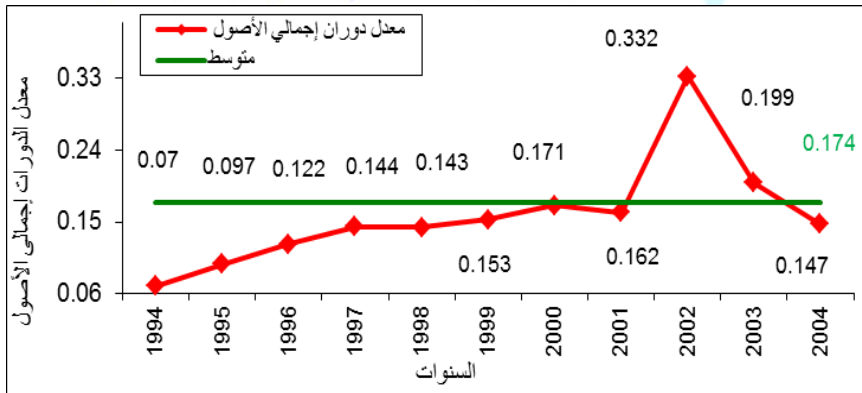
$$\text{معدل دوران المدينون} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{المدينون}} \dots \dots \dots \text{دراسات الإنسان و المجتمع} \dots \dots \dots (6)$$



الشكل (6) معدل دوران المدينين خلال الفترة (1994 - 2004 ف)

- من خلال الشكل (6) نلاحظ مايلي:
1. حققت الجمعية أعلى معدل دوران للمدنيين خلال فترة الدراسة في سنة 2001 حيث بلغت 1.07 مرة خلال السنة في حين كان أدنى معدل دوران للمدنيين في سنة 1994 ف حيث بلغت 0.24 مرة.
 2. إن معدل دوران المدنيين خلال السنوات 94-95-96-97-2002-2003-2004 ف كان أدنى من متوسط معدل دوران المدنيين بالجمعية في حين كانت السنوات من 98 إلي 2001 أعلى من متوسط معدل دوران المدنيين بالجمعية.
- ب. معدل دوران إجمالي الأصول: إن هذا المعدل يقيس لنا درجة استخدام الأصول لطاقتها القصوى، ويتم احتساب معدل دوران إجمالي الأصول بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأصول إجمالي}}{\text{الإيرادات}} \dots (7)$$

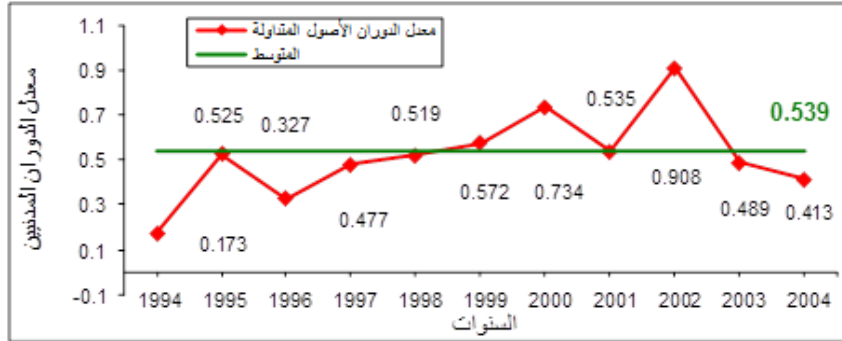


الشكل (7) معدل دوران إجمالي الأصول خلال الفترة (1994-2004) ف

وفيما يلي سيتم احتساب معدل دوران إجمالي الأصول بالجمعية خلال فترة الدراسة ومن خلال تحليل البيانات بالشكل (7) نلاحظ الأتي:

1. حققت الجمعية أعلى معدل دوران إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة في سنة 2002 حيث بلغ 0.332 من الدورة الواحدة في حين كان أدنى معدل دوران إجمالي الأصول في سنة 1994 حيث بلغ 0.070 من الدورة الواحدة.
2. إن معدل دوران إجمالي الأصول بالجمعية خلال السنوات من 1994 إلى 2001 وأيضاً سنة 2004 كانت أدنى من متوسط معدل دوران إجمالي الأصول بالجمعية في حين كان المعدل خلال السنتين 2002-2003 أعلى من متوسط معدل دوران إجمالي الأصول بالجمعية.
- ج. معدل دوران الأصول المتداولة:
يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي الإيرادات على مجموع الأصول المتداولة ويعتبر هذا المعدل مؤشر لمدى كفاءة الإدارة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد الإيرادات منه ويتم احتساب المعدل بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = $\frac{\text{مجموع الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$... (8)

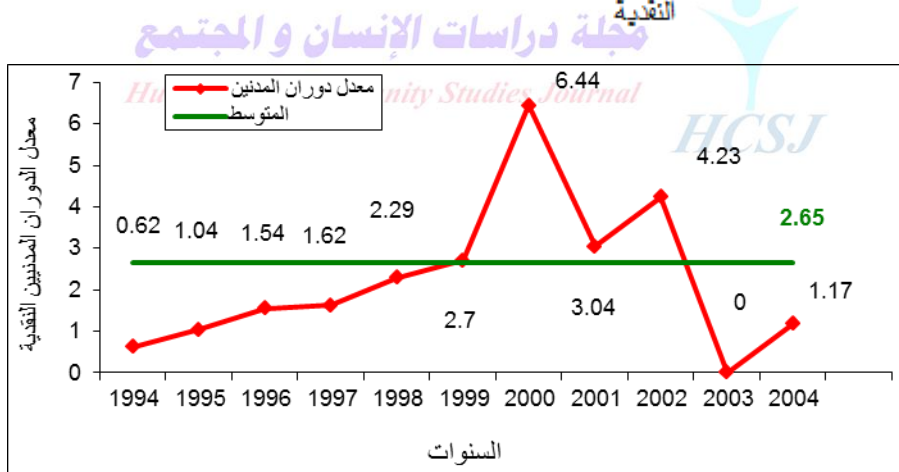


الشكل (8) معدل دوران الأصول المتداولة خلال الفترة (1994 - 2004) (ف)

وفيما يلي احتساب معدل دوران الأصول المتداولة للجمعية خلال الفترة (94-2004) (ف) ومن خلال الشكل (8) نلاحظ مايلي:

1. حققت الجمعية أعلى معدل دوران للأصول المتداولة خلال فترة الدراسة في سنة 2002 حيث بلغت 0.908 مرة خلال السنة في حين كان أدنى معدل للأصول المتداولة في سنة 1994 فحيث بلغت 0.173 مرة.
2. إن معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنوات 94-95-96-97-2002-2003-2004 كان أدنى من متوسط معدل دوران الأصول المتداولة بالجمعية في حين كانت السنوات من 1998 إلى 2001 أعلى من متوسط معدل دوران الأصول المتداولة بالجمعية.
- د. **معدل دوران النقدية:** يتم احتساب معدل دوران النقدية بقسمة صافي الإيرادات على النقدية وإرتفاع هذا المعدل يعطى مؤشر إيجابياً على تطور كفاءة المنشأة في إستخدامها النقدية لمتوفرة ويتم إحتساب المعدل بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران النقدية} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{النقدية}} \dots (9)$$



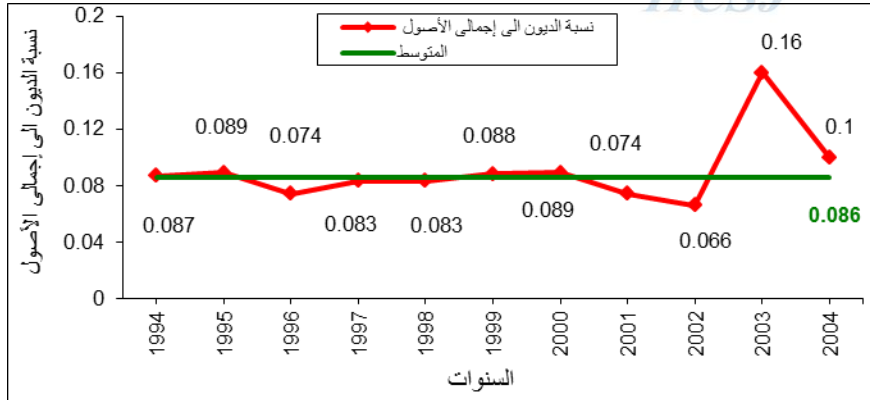
الشكل (9) معدل دوران النقدية خلال الفترة (1994 - 2004 ف)

وفيما يلي يتم إحتساب معدل دوران النقدية للجمعية خلال فترة الدراسة (1994-2004 ف) ومن خلال الشكل (9) نلاحظ مايلي:

1. حققت الجمعية أعلى معدل دوران للنقدية خلال فترة الدراسة في سنة 2000 ف حيث بلغت 6.44 مرة في حين كانت أدنى معدل دوران للنقدية في سنة 1994 ف حيث بلغت 0.62 مرة.
2. إن معدل دوران النقدية خلال جميع السنوات كان أدنى من متوسط معدل دوران النقدية بالجمعية عدا السنوات 2000-2001-2002 ف كان أعلى من متوسط دوران النقدية بالجمعية.
رابعاً: نسب المديونية

أ. نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: سيتم احتساب نسبة الديون بقسمة إجمالي الديون (الدائنون) على إجمالي الأصول لكي تتمكن من معرفة نسبة التمويل الخارجي، أي بمعنى معرفة نسبة الديون والقروض التي ساهمت في تمويل الأصول، ويتم احتساب نسبة الديون إلى إجمالي الأصول بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}} \dots (10)$$



الشكل (10) نسبة الديون إلى إجمالي الأصول بالجمعية خلال الفترة (1994-2004 ف)

فيما يلي احتساب نسب الديون إلى إجمالي الأصول للجمعية خلال الفترة (94-2004 ف) من خلال تحليل البيانات الموجودة بالشكل (10) نلاحظ مايلي:

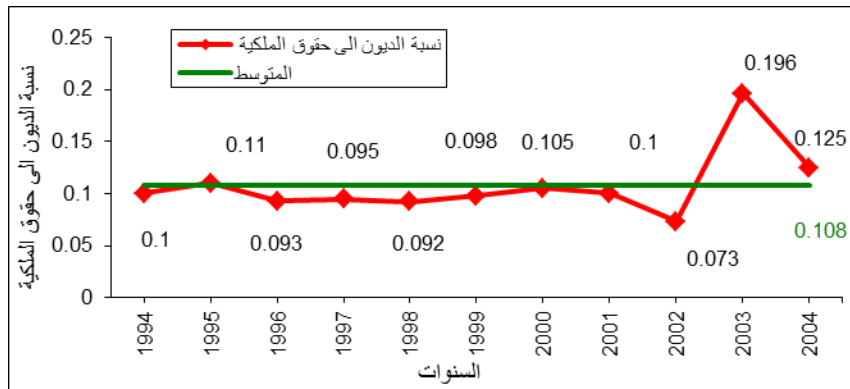
1. إن أعلى قيمة لنسبة الديون إلى إجمالي الأصول بالجمعية خلال فترة الدراسة كانت في سنة 2003 حيث بلغت 0.16 % وهذا يعني إن كل 100 دينار من الأصول ممولة تمويلاً خارجياً قدرها 16 دينار في حين كانت أدنى نسبة في سنة 2002 حيث بلغت 0.06 % وهذا يعني إن كل 100 دينار من الأصول ممولة تمويلاً خارجياً قدره 6 دينار .

2. إن نسبة الديون إلى إجمالي الأصول خلال جميع سنوات الدراسة كانت أعلى من متوسط نسبة الديون إلى إجمالي الأصول عدا السنوات 1997-1998-2002 كانت أدنى منه.

ب. نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية: توضح هذه النسبة مدى التوازن بين الاقتراض وحقوق الملاك في الهيكل المالي طويل الأجل للمنشأة، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$(11) \dots \frac{\text{قروض طويلة الأجل} + \text{قروض قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$

$$(12) \dots \frac{\text{الديون إلى إجمالي}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$



الشكل (11) نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية للجمعية خلال الفترة (94- 2004 ف)

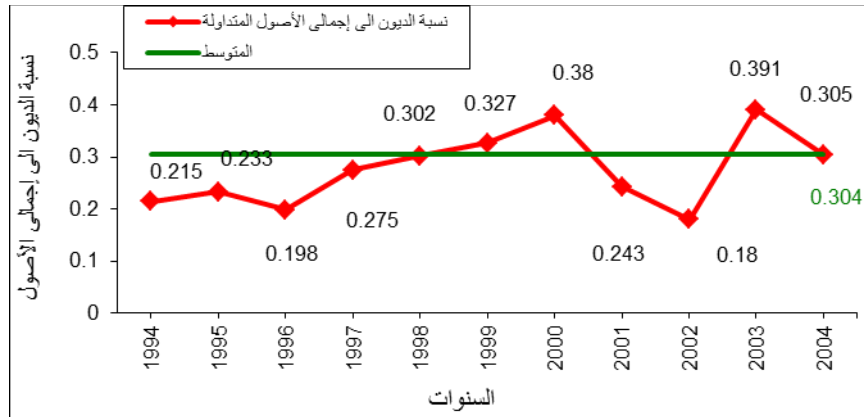
إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى توقع مطالبات من قبل الدائنين لأن وضع المنشأة الإئتماني غير مفضل بالنسبة للدائنين، فيما يلي احتساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية خلال فترة الدراسة (1994-2004ف)، ومن الشكل البياني (11) نلاحظ مايلي:

1. إن أعلى قيمة لنسبة الديون إلى إجمالي حقوق الملكية بالجمعية خلال فترة الدراسة كانت في سنة 2003 ف حيث بلغت 0.196 % في حين كانت أدنى نسبة في سنة 1998 ف حيث بلغت 0.092 %.

2. إن نسبة الديون إلى حقوق الملكية خلال جميع السنوات كانت أدنى من متوسط نسبة الديون إلى حقوق الملكية عدا سنتي 2003-2004 كانت أعلى من المتوسط.

ج. نسبة الديون إلى إجمالي الأصول المتداولة : تقيس هذه النسبة درجة مساهمة الدائنين في مجموعة أصول المنشأة ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول المتداولة} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{أصول المتداولة}} \dots \dots \dots (13)$$



الشكل (12) نسبة الديون إلى إجمالي الأصول المتداولة خلال الفترة من (94- 2004)

وفيما يلي إحتساب الديون إلى إجمالي الأصول المتداولة خلال الفترة (94- 2004- ف) من خلال تحليل البيانات الموجودة الشكل البياني (12) نلاحظ مايلي:

1. إن أعلى قيمة لنسبة الديون إلى إجمالي الأصول المتداولة بالجمعية خلال فترة الدراسة كانت في سنة 2003 ف حيث بلغت 0.391 % في حين كانت أدنى نسبة في سنة 2002 ف حيث بلغت 0.18 %.
2. إن نسبة الديون إلى إجمالي الأصول المتداولة خلال السنوات /94-95-96-97-98-2001-2002- ف كانت أدنى من متوسط الديون إلى إجمالي الأصول المتداولة في حين كانت السنوات /99-2000-2003-2004- ف كانت أعلى منه.

النتائج

- 1- إنخفاض كفاءة الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية كما يتضح من خلال البيانات التي تم تحليلها لمؤشرات ومعايير الأداء المالي للسيولة والربحية والمديونية، مما يؤيد الفرضية الصفرية التي مفادها: (وجود ضعف في إستخدام المؤشرات المالية يؤدي إلى ضعف الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية).
- 2- وينفي الفرضية البديلة التي مفادها: (وجود كفاءات إدارية ومالية لإستخدام المؤشرات المالية أدى إلى رفع كفاءة الأداء المالي لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية).
- 3- نسبة السيولة كانت جيدة، وهنا يتضح بأن الجمعية قادرة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل من خلال الأصول المتداولة.
- 4- معدل دوران المدينون كان جيدا، مما يدل على إن إدارة الجمعية قادرة على تحصيل ديونها أو زيادة نسبة الإيرادات بنسبة أكبر من الزيادة في المدينون.
- 5- نسبة معدل دوران الأصول كانت جيدة، وهذا يدل على إستخدام الجمعية لأصولها الاستخدام الأمثل وإستخدام الأصول لطاقتها القصوى.

التوصيات التي من أهمها:

- (1) التركيز على استخدام أساليب التحليل المالي لدراسة وتحليل القوائم المالية للحصول على نتائج دقيقة ومعيرة يتم الأستعانة بها في إتخاذ القرارات وذلك بفتح قسم خاص بالتحليل المالي.
- (2) العمل على زيادة الأرباح عن طريق الاستفادة من قنوات الاستثمار مثل الإستثمار في الأوراق المالية وأنشطة المصارف الإسلامية مثل المرابحة والاستثمار العقاري.
- (3) إستخدام نظام الموازنات التقديرية بالإضافة إلى أساليب التحليل المالي كأساس للتخطيط والرقابة المالية.
- (4) العمل على تقديم فرص الإعداد والتأهيل للعاملين في الإدارة المالية وخاصة الدورات التدريبية المتعلقة بمجال التحليل المالي والرقابة المالية مع ضرورة التركيز على العنصر البشري والرفع من كفاءته لأنه سر نجاح أو فشل أي مؤسسة مالية .

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

Human and Community Studies Journal

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب :

1. التركي محمود، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 1995.
2. الحسنى صادق، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوى، عمان، 1993.
3. الحناوى محمد، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
4. الخبارى علال، منهج الإستثمار، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1992.
5. السمرائى عدنان، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1993.
6. العمار رضوان، أساسيات فى الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، 1997.
7. العدلى يوسف، د.محمد العظمة، المحاسبة المالية، ذات السلاسل، الكويت، 1985.
8. الهوارى سيد، الإدارة المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996.

9. الهيتى نوزاد، مقدمة في الأسواق المالية، أكاديمية الدراسات العليا، البحوث الإقتصادية، طرابلس، 1998.
10. توفيق حمد، الشريف على، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
11. جردان طاهر، مبادئ الإستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
12. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية تحليل مالي إنفاق رأسمالي مصادر تمويل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
13. خليل محمد، التحليل المالي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.
14. خربوش حسن، رشيد عبدالعاطى، الإستثمار بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، 1996.
15. رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، جامعة الأردن، عمان، 1990.
16. رمضان زياد، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، 1997.
17. عبود كنجود، وهبى إبراهيم فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، 1997.
18. مطر محمد، التحليل المالي معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997.
19. مطر محمد، الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999.
20. نزالة أبو الفتوح، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 1999.
21. هندی منير، الإدارة المالية مدخل تحليلى معاصر، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، 1999.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. شنييه إبراهيم، فاعلية الإستثمار فى مجال الإتصالات، دراسة لنيل الإجازة العليا الماجستير قسم تمويل ومصارف، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، طرابلس، 2003.

2. شرننه هشام، تقييم الأداء المالي لمصانع الشركة العربية للإسمنت، دراسة لنيل الإجازة العليا الماجستير، قسم تمويل ومصارف، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، طرابلس 2002 ف.
3. أبوالقاسم محمد، أهمية التحليل المالي فى تقييم الأداء المالي، دراسة لنيل الإجازة العليا الماجستير، قسم تمويل ومصارف، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، طرابلس 2004 ف.

ثالثاً: المنشرات والدورات

1. ثلاثون عاماً من العمل الإسلامي الإنساني 1972-2002، مكتب البحوث والأعلام والنشر تنفيذ شركة الآن للطباعة والنشر، بدون سنة النشر.
تقرير مكتب الإستثمار عن جمعية الدعوة الإسلامية العالمية صدر فى